تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا

تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015

د. إبتسام ساعد
أ.د. رابح خوني
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

الملخّص:.

شهد النظام المالي الإسلامي في ماليزيا نموا هائلا منذ إنطلاقه في عام 1963. وبدأ مع إنشاء مجلس الحجاج الماليزيين صندوق (تابونج حاجي) وأول بنك إسلامي في البلاد، بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) ، ومنذ صدور أول تشـريع للتمويـل الإسلامي في عام 1983 أي قانون المصارف الإسلامية 1983 تواصل هذه الصناعة التقدم حتى اليوم، حيث تنشط المصـرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، مما جعل النموذج الماليزي الآن واحدا من أكثـر الأنظمـة المصـرفية الإسلامية المتطورة في العالم.

تناقش هذه الورقة مراحل تطور صناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بهدف تقييم أدائها العام و دورهـا فـي تمويـل الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية البنوك التقليدية، تخصيص الموارد.

Abstract:

The Islamic financial system in Malaysia has witnessed a tremendous growth since its introduction in 1963. It began with the establishment of the Malaysian Pilgrims Fund Board (Tabung Haji) and the country's first Islamic bank, Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB), since the passing of the first legislation of Islamic finance in 1983 i.e. the Islamic Banking Act 1983.1 The industry continues to progress until today, And Malaysian-Islamic banking system is operating side-by-side with the conventional banking system, the Malaysian model is now one of the most advanced Islamic banking systems in the world.

This paper will discuss the development of the Islamic banking industry in Malaysia with the goals of evaluating their Overall performance and its role in the financing of the economy.

Keyword: Islamic Banking, Commercial Banks, Resource allocation

مقدمة:

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقـود الأربعـة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، ونجحت إلى حد كبير في علاج مشاكل الفقر والأمية والبطالة وغيرها.

وقد أكسب التطور الاقتصادي السريع لماليزيا ضمن مجموعة النمور الآسيوية دفعا قويا للتطور المالي الإسلامي حيث تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية، ومن أهم العوامل التي ساعدتها علـى ذلك هي الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومـن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره.

يركز هذا البحث على ثلاث جوانب مهمة في هذه التجربة:

أولا. تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا.

ثانيا. دور المصارف الإسلامية في تخصيص موارد النظام المصرفي.

ثالثا. الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي.

أولا. تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا: اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بالحكومة الماليزية إلى العمل على تبني النظام المالي الإسلامي في البلاد ولعل أهم تلك العوامل كان الاضطرابات العرقية في أواخر 1969 من طرف الملايو المسلمين احتجاجا على الهيمنة الصينية على القطاع التجاري والتفاوت في الدخل والثروة رغم أن الملايو يشكلون غالبية سكان البلاد[1]، ولاقت هذه التجربة منذ بدايتها دعما حكوميا كبيرا في كل جوانبها جعلها من أنجح التجارب التي زاوجت بين النظامين الإسلامي والتقليدي، ونحاول من خلال هذا المطلب التعرف على المراحل التي مرت بها المصرفية الإسلامية في ماليزيا وواقعها الحالي في النظام المالي للبلاد.

1. نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا: بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمين يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونغ حجي (Tabong Haji) تأسست في نوفمبر عام 1962، وبدأت العمل رسميا عام 1963 [2].

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز Ungku Aziz" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية و لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية [3]، وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية [4].

بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية.

وهو ما تم تجسيده فعليا في 07 أفريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية[*](IBA) والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها [5].

تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سُطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملاي[6].

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993، قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية" "Islamic Banking Scheme" (IBS) أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سُمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا [7].

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

حيث هدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 في المئة من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا[8].

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي (نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة)، لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي (MIFC)، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة [9]. تعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بـ "مخطط القطاع المالي Financial sector blueprint 2011–2020 " في إطار " رؤية 2020" وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي".

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا بإعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية(IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا[10].

2. مكانة التمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي: أعطى مشروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث عرفت حركة العمل المصرفي الإسلامي اتجاها تصاعديا، وسجل نموا سنويا متوسطا قدره 49٪ من حيث الأصول خلال الفترة 1995-1999 وخلال عام 2000 واصل القطاع المصرفي الإسلامي تسجيل نمو قوي للأصول بنسبة 30٪ لتصل إلى 47.1 مليار رنغت، وتعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015، فقد ذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها لعام 2015 أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بلغ 390 مليون رنغت مع نهاية عام 2015، أي ما يعادل 27٪ من قروض نظامها المصرفي (بلغت 25.0٪سنة 2014)كما بلغت نسبة نمو التمويل الإسلامي 16.2٪ في عام 2015 (نظام المصرفي التقليدي: 5.2٪)، وكان معدل نمو سنوي بلغ 18.2٪ منذ عام 2011، مقارنة بمتوسط نمو بلغ 7.0٪ بالنسبة للبنوك التقليدية[11].

واليوم وبعد حوالي 33 سنة منذ انطلاقه يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 228 مليار رنغت نهاية ديسمبر 2009 إلى 355 مليار في نهاية ديسمبر 2015 [12] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة: 2008-2015

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	215
الأصول	البنوك الإسلامية	181360	219848	253516	320519	367686	426430	455411	526 347
	النوافذ الإسلامية	6740	8702	8867	8131	8268	7093	7027	9 021
	مجموع الأصول	188099	228550	262382	328649	375954	433523	462438	535 368
الودائع	البنوك الإسلامية	149 932	181 877	211 837	261 542	301 537	345 889	398 041	399 321
	النوافذ الإسلامية	4 770	6 962	5 116	4 845	4 919	3 058	2 639	3 340
	مجموع الودائع	154 702	188 839	216 953	266 387	306 457	348 947	400 680	402 661
القروض	البنوك الإسلامية	99 857	128 207	154 066	190 938	227 655	277 491	329 643	383 494
	النوافذ الإسلامية	574	659	508	446	397	428	532	974
	مجموع القروض	100 432	128 866	154 575	191 384	228 052	277 920	330 174	384 468

Source : Bank Negara Malaysia, **Monthly Statistical Bulletin**, Malaysia, Dec 2015.

ثانيا. دور المصارف الإسلامية في تخصيص موارد النظام المصرفي: من بين أهم الأهداف التي رسمتها رؤية 2020 في ماليزيا، تحقيق قدرة النظام المالي الماليزي على تخصيص الموارد المالية بفعالية وكفاءة لدعم التحول الاقتصادي، ولجعل القطاع المالي يلعب دورا أكثر بروزا في وساطة الأموال في المنطقة وغيرها من الاقتصادات الناشئة. وفي سبيل ذلك دعمت الدولة التمويل الإسلامي- باعتباره جزء أساسيا من هذا النظام- بالإطار التشريعي والبنية التحتية المناسبين للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

1. أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي: اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان، بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من 50% من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية[13]. وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك لتمويل رأس االمال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وخلال عام 2015 تم توجيه 18% من الأموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل(السيارات الشخصية بشكل رئيسي)، بينما بلغت حصة تمويل العقارات السكنية ورأس المال العامل 25%، كما يشير الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب الغرض ديسمبر 2015

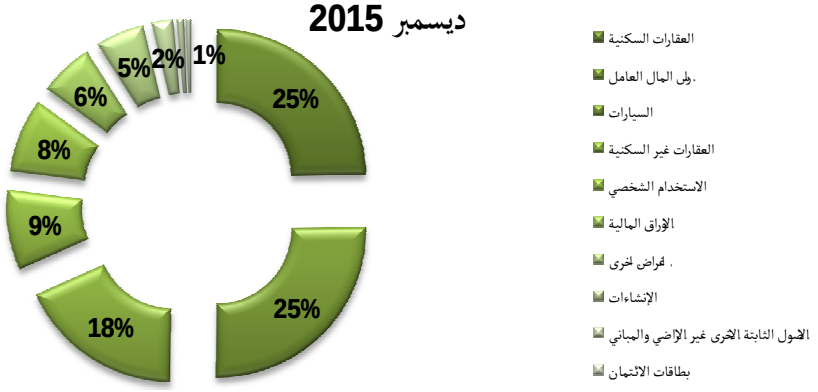

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Bank Negara , **Monthly Statistical Bulletin**, Dec 2015, available on: http://www.bnm.gov.my.

وبصورة عامة، تم استخدام نحو 59% من التمويل الإسلامي في عام 2015 ضمن قطاع الأسر (أنظر الشكل رقم 02)، مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة المتناقصة والإجارة ومرابحة السلع[14].

الشكل رقم (02): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاع

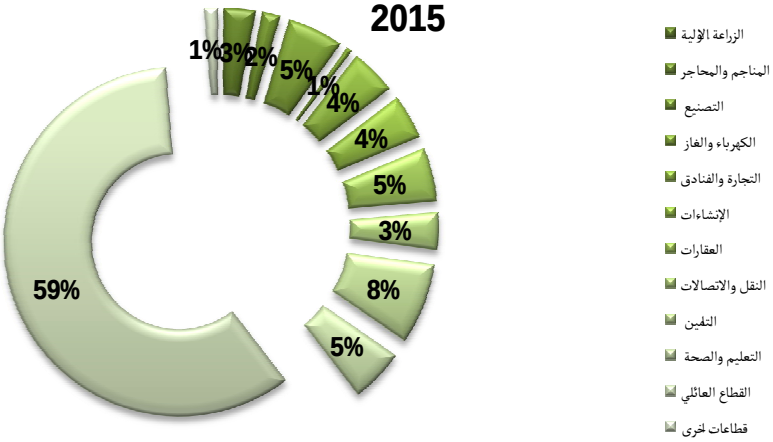

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Bank Negara,**Monthly Statistical Bulletin**, Dec 2015, available on: http://www.bnm.gov.my.

وعلى جانب الأعمال التجارية، نجد أن أهم المقترضين عبارة عن مجموعة متنوعة، بدءاً من شركات القطاع الصناعي وامتداداً إلى القطاع المالي، فضلا عن قطاعات التعليم الخاص والصحة وهذا يوضح القبول الواسع للتمويل الإسلامي في مختلف القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

2. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من الاقتصاد الماليزي، فوفقا للإحصاءات الصادرة في عام 2014، بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 396.6 مليار رنغت وساهمت بنسبة 35.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما هو مبين في الجدول رقم (02)، وهذا يوضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الماليزي.

جدول رقم (02): القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2014

الفئة	القيمة المضافة (مليار رنغت)		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010
المؤسسات الصغيرة	390,6	363,5	35,8	35,9
المؤسسات الكبيرة	710	649	64,2	64,1
الناتج المحلي الإجمالي	1106,6	1012,5	100	100

Source : Department of Statistics Malaysia, **Small and Medium Enterprises**, 2014, available on: https://www.statistics.gov.my, consult: 12 /12/2015.

ويعد تعزيز فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من الركائز الرئيسية لتحقيق هدف زيادة مساهمتها في الناتج القومي إلى 42٪ بحلول عام 2020 (2015: 35.9٪). ومن أجل ذلك قدمت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل لهذه المؤسسات، و للاستفادة من مشاركة البنوك في نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[15]

في أبريل 2012، قدمت صناعة التمويل الإسلامي بدعم من الحكومة برنامج جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تعهدت الحكومة بتقديم 2 % من معدل أرباح

التمويل الإسلامي المقدم من قبل المصارف الإسلامية المشاركة في البرنامج، إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تمويل المشاريع المعتمدة لمدة تصل إلى خمس سنوات[16].

كما خصصت الحكومة الماليزية في إطار هذا البرنامج 2 مليار رنغت من ميزانيتها العامة لعام 2012 لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و تدعيمها بمليار رنغت إضافية من الميزانية العامة لعام 2016، سارية المفعول حتى 31 ديسمبر عام 2017.[17]

ومن بين العديد من الأنظمة الرامية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أعلنت الحكومة الماليزية في موازنة 2015 دعمها لمنصة حساب الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة (IAP) وتخصيص مبلغ 150 مليون رنغت ماليزي لذلك(ما يعادل 45 مليون دولار أمريكي)كدفعة أولية.

ويهدف هذا الدعم إلى تحويل هذه المنصة إلى سوق مركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[18]، ويتوقع من هذه المنصة أن تعزز استخدام أدوات وعقود التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة المخاطر وعلى أسهم رأس المال من خلال استقطاب المستثمرين من المؤسسات والأفراد للاستثمار في السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحيوية، وبالإضافة إلى ذلك، سوف تخصص "تابونج هاجي" مبلغ 200 مليون رنغت ماليزي لبنك إسلام لإنشاء حساب الاستثمار المقيد المتوافق مع الشريعة الإسلامية[19].

ثالثا. الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي: من ناحية الأداء النسبي للنظام المصرفي كما في نهاية عام 2015، فإن حصة موجودات البنوك الإسلامية ارتفعت إلى 26.8٪ (أنظر الجدول رقم 03)،كما تحسنت قنوات التوزيع أيضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية للبنوك الإسلامية والتقليدية 2206 فرعا[20]، وقد حفز وجود البنوك الإسلامية أيضا جهود مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية مثل المؤسسات المالية للتنمية، ومؤسسات الادخار ومؤسسات القروض السكنية إلى استحداث الخطط والأدوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء[21].

الجدول رقم (03): مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل

الوحدة (%)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول المصارف الإسلامية/ مجموع أصول النظام المصرفي	17,4	19,6	20,7	22,4	23,8	25,0	25,5	26,8
التمويل المصرفي الإسلامي/ إجمالي التمويل المصرفي	18,9	21,6	22,7	24,3	25,8	27,5	29,2	31,3
معدل رأس المال المرجح بالمخاطر	14	15,6	15,5	15	14,3	-	-	-

Source : Bank Negara Malaysia, Annual Reports(2009,2011,2013,2015).

ويشير الجدول إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية أبدت بصورة كلية نتائج إيجابية، فالزيادة في مبلغ الأصول تعكس نمواً قوياً وتمثل 26,8 في المائة من إجمالي الأصول في النظام المصرفي، كما ازدادت حصة السوق من التمويلات الإسلامية من 18,9 % سنة 2008 إلى 31,3% سنة 2015 (من المتوقع أن تشكل 40 في المئة من التمويل الإسلامي من مجموع التمويل بحلول عام 2020).

ويرجع ذلك للزيادة في التمويلات الجديدة التي تمت الموافقة عليها وإصدارها بنسبة 55.1 في المائة و19.4 في المائة على التوالي في حين انخفضت نسبة التمويلات غير العاملة إلى 4.8 في نهاية عام 2005 كما ظلت رسملة القطاع المصرفي الإسلامي في حالة جيدة حيث سجل معدل رأس المال المرجح بالمخاطر RWCR نسبة تفوق 12 في المائة على مدار 5 سنوات، كما استمر دخل المصارف الإسلامية، بالارتفاع حيث بلغ 5039,6 مليون رنغت في عام 2015 (مقارنة بـ 1810,7 مليون رنغت عام 2008، إلا أنه شهد انخفاضا طفيفا في 2011 حيث بلغ 3026,9

مليون رنغت (مقارنة بـــ 3186,8 مليون رنغت في 2010) وتبعا لذلك انخفض العائد علـــى الموجـــودات وحقـــوق المساهمين بـــ 0,3 و 2,3 % على التوالي كما يوضح الشكل:

الشكل رقم (03): مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا

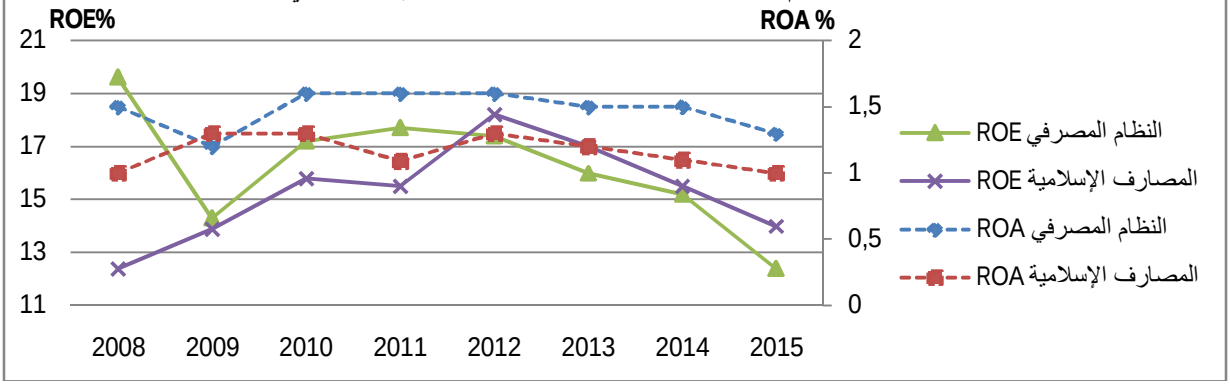

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي.

فعلى مستوى النظام المصرفي، انخفض كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل كبير سنة 2009 بسبب انخفاض الدخل من الفوائد الذي تأثر بتبعات الأزمة العالمية 2008. فـــي حـــين عرفـــت المصارف الإسلامية ارتفاعا ملحوظا في كلا المؤشرين في نفس السنة (بـــ 0,30 و1,50%) علـــى التـــوالي، ويعـــود الانخفاض سنة 2011 إلى انخفاض الدخل مقارنة بالزيادة الكبيرة في الأصول.

كما سجلت نسبة القروض المتعثرة في المصارف الإسلامية متوسطا قدره 1,5 % حيث انخفضت من 2,3% في عام 2008 إلى 0,9% (مقارنة بـــ 1.2 % في النظام المصرفي) في نهاية عام 2015 (الشكل رقم 04) بالموازات مع ذلك سجلت نسبة تغطية خسائر القروض (التمويل) معدلات عالية بلغت أكثر من 100 % في المتوسط. ويعكس ذلـــك الإدارة الفعالة للمخاطر والخاصة بالحفاظ على مستويات مناسبة لتغطية خسائر القروض.

الشكل رقم (04): نسبة صافي القروض المتعثرة وتغطية خسائر القروض في النظام المصرفي والمصارف الإسلامية

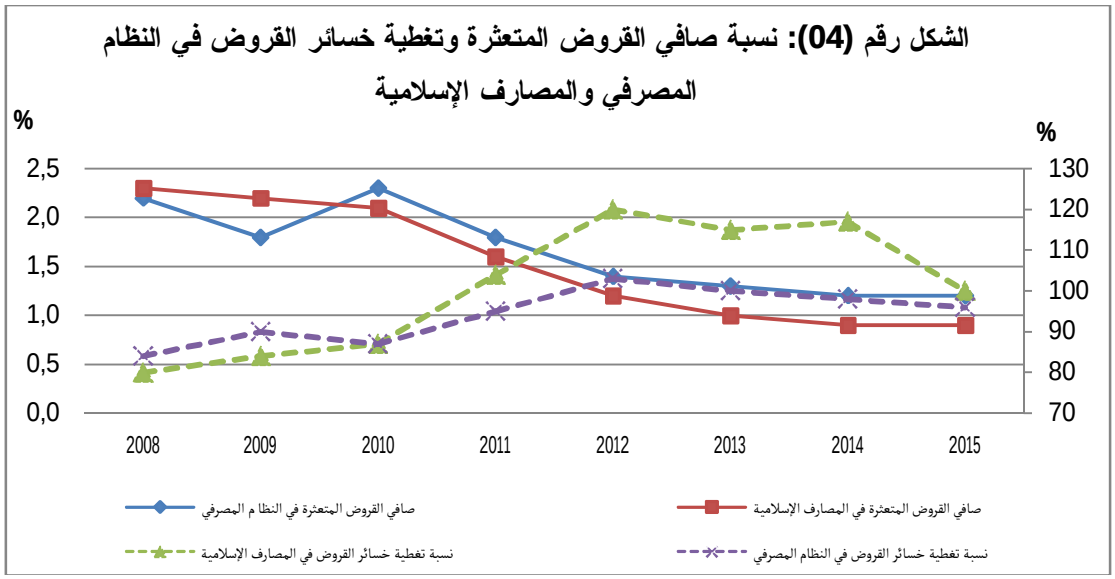

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي.

من جانب آخر تمكنت المصارف الإسلامية من إدارة والتحكم في تكاليفها بصورة أفضل من البنـــوك التقليديـــة حيث بلغ متوسط نسبة التكلفة إلى إيرادات التمويل 25,31 % فقط مقارنة بـــ 45,53 % (نسبة التكلفة إلـــى إيـــرادات الفوائد) في البنوك التقليدية (الشكل رقم 05) وعموما نلاحظ أن هذه النسبة تأخذ تقريبا نفس الاتجاه خلال فترة التحليـــل ذلك أن تكاليف المصارف الإسلامية تتأثر بالتغيرات في تكاليف الفائدة:

الشكل رقم(05): مقارنة بين تكاليف المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا(2008-2015)

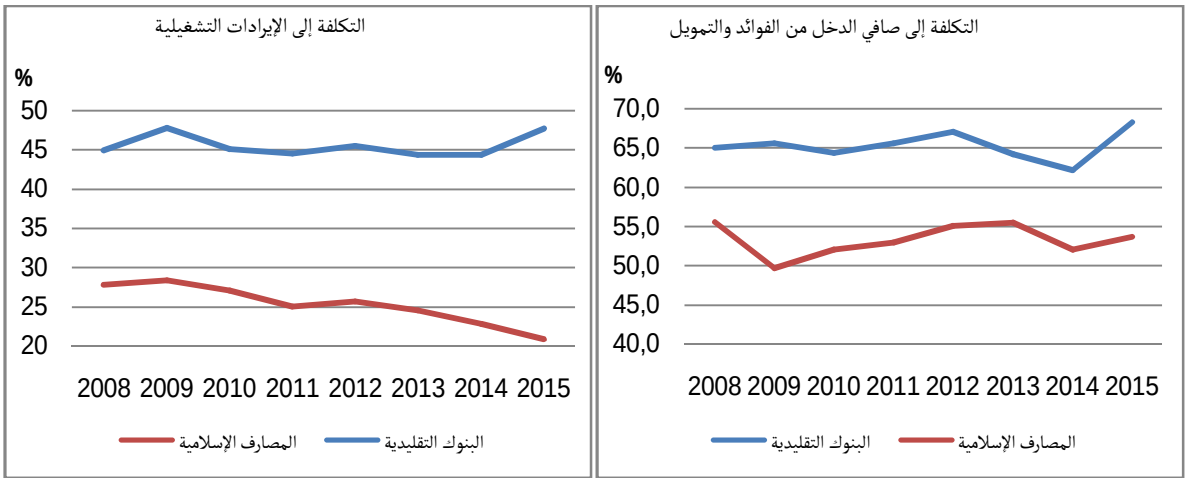

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي.

فوجود قاعدة كبيرة للعملاء غير المسلمين واستخدام الأدوات المالية التي تحاكي الأدوات التقليدية من قبل المصارف الإسلامية يخلق ارتباطا واسعا بين النظامين[22]، مما يجعل التفضيل بينهما ممكننا تماما وخاصة من قبل العملاء غير مسلمين وهذا يعني أنه عندما تتغير أسعار الفائدة في النظم التقليدية، يجب أن تتغير العوائد على الودائع في النظام المصرفي الإسلامي كذلك.

لأنه في حالة عدم وجود تغييرات مماثلة في العائد على الودائع المصرفية الإسلامية فإن فرصة الترجيح ستكون في صالح النظام التقليدي، وبالتالي فالنتائج المترتبة على تحركات أسعار الفائدة التي تنطبق على البنوك التقليدية، تنطبق على المصارف الإسلامية أيضا، أي عندما تتغير تكلفة الأموال في البنوك التقليدية، فإن تكلفة الأموال للمصارف الإسلامية أيضا يجب أن تتغير.

خاتمة:

ركز هذا البحث على طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تُعد إحدى التجارب الرائدة، والتي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير بعد استقلاله عن بريطانيا، إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة عام 2020، وبين أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لقي دعما حكوميا منذ بدايات هذه الانطلاقة ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة 2013 بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية. كما بين البحث أن البنوك الإسلامية تتنافس مع البنوك التقليدية بدلا من المنافسة بينها مما أدى إلى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية واتباع المعايير التقليدية في تسعير المنتج .وهكذا، فإن العائد على الودائع وتكاليف التمويل في البنوك الإسلامية ستكون مماثلة للبنوك التقليدية. لذلك من الضروري مراعات ما يلي:

- على صناعة التمويل الإسلامي جدارة القيام بالموازنة بين عقود المداينات وعقود المشاركات وذلك لتحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين المجتمع المتوازن، وتداول الثروة، والتوزيع العادل للدخل واستقرار النظام المالي.
- تحقيق المستلزمات الواجب توفرها لنجاح النظام المالي الإسلامي المنشود كالالتزام بالضوابط الشرعية الأخلاقية والسلوكية التي من شأنها التقليل من إشكالية المخاطر الأخلاقية ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- التأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط مما قد يسمح بتعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.

- التأكيد على أهمية صيغ المشاركات في النظام المصرفي وضرورة تبنيها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لقدرتها على تنظيم العلاقة التعاقدية بين الأطراف المشاركة في العملية التمويلية.

الهوامش والمراجع:

1- لمزيد من التفصيل حول هذه الأحداث أنظر:

- Angelo M. Venardos, **Islamic banking and finance in South-east Asia : Its development and future**, World Scientific Publishing, Singapore, 2005, p:156.
- Rika Nakagawa, **The evolution of Islamic finance in Southeast Asia: The case of Malaysia,** The Journal of Applied Business Research, Volume 25, Number 1, The Clute Institute, USA, 2009, p:116

2- Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani**, Malaysian experiences on the development of islamic economics, banking and finance**, Seventh International Conference on Islamic Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008, p: 406.

3- داتو حنيفة أحمد، **تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط2، جدة 2002، ص: 12.

4- نبيه فرج أمين الحصري، مرجع سابق، ص: 43.

5- Muhammad Ridhwan AB Aziz, **Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges**, USIM publisher, Malaysia, 2013,p:11.

6- Angelo M.Venardos, op.cit, p:155.

7- Norma Md. Saad & All, **Macro Economic Application in South East Asian Countries**, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004, p:52.

8- Shahrul Azman bin Abd Razak, **Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry**, PhD Thesis of Philosophy,University of Erfurt, Germany, 2014, p:18.

*جاء قانون المصرفية الإسلامية (Islamic Banking Act) عام 1983 في سبعة أجزاء: شمل الجزء الأول: وهو جزء تمهيدي تعريف القانون ومصطلحاته، وبدأ سريانه وتطبيقه، أما الجزء الثاني فأوضح: شروط منح الترخيص للبنوك الإسلامية، الجزء الثالث: المسئوليات والمتطلبات المالية للبنوك الإسلامية من احتياطيات، ونسبة الأصول السائلة...إلخ، الجزء الرابع: الملكية والمراقبة وإدارة البنوك الإسلامية، الجزء الخامس: القيود المفروضة على ممارسة النشاط، الجزء السادس: سلطات الرقابة والسيطرة على البنوك الإسلامية، أما الجزء السابع والأخير: فمتفرقات وأحكام عامة.

9- Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2011–2020**, p:103.

10- Central Bank of Malaysia, **laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services** , 22 Mar 2013, p:1.

11- **Reuters's articles,** Fitch: Islamic Finance in Malaysia: An Evolved Sector, available on: http://www.reuters.com/article/idUSFit948982 ,consult : 03 /10/2015.

12- Bank Negara , **Monthly Statistical Bulletin**, Dec 2015, available on: http://www.bnm.gov.my/ consult: 07 /1/2016

13- Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), Report on**: Insights Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge,** Malaysia, 2014, p: 7.

14- Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), Report on: **Islamic Finance and Economic Growth Mutually Reinforcing**, Malaysia, 2014, p: 7.

15- Bank Negara Malaysia,**Financial Stability and Payment Systems Report**, Malaysia, 2015, p: 60.

16- **Syariah-compliant schemes to provide further aid to Malaysia's SME growth**" Borneo Post online, 29th Jan 2013, on:http://www.theborneopost.com/2013/01/29/syariah-compliant-schemes-to-provide-further-aid-to-malaysias-sme-growth.

17- Bank Negara Malaysia , Financial Stability and Payment Systems Report, op.cit, p: 60.

18- MIFC, Report on: Islamic Finance and Economic Growth Mutually Reinforcing, Op.cit, p: 9.

19- **Planned Malaysia Investment Platform to expand role of Islamic banks**", Reuters, 10th Nov, 2014, Available on:

http://www.reuters.com/article/malaysia-islam-financing-idUSL6N0T004L20141110.

20- Bank Negara, Financial stability and payment systems report, op.cit, Annex, p:7.

21- **Reuters's articles,** Fitch: Islamic Finance in Malaysia: An Evolved Sector, **available at:** http://www.reuters.com/article/idUSFit948982

22- للتوسع أنظر:

Obiyathulla I. Bacha, **Dual Banking Systems and Interest Rate Risk for Islamic Banks**, MPRA Paper , Kulliyyah of Economics & Management Sciences International Islamic University Malaysia December 2004, p:14.